الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٢٥ ليرة سورية

الأربعاء ١٨ كانون الأول ٢٠١٩ | الموافق ٢١ ربيع الآخر ١٤٤١ هـ | العدد ٣٢٩٨ السنة الرابعة عشرة | **الناشر** | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | December 18, 2019 | No. 3298 | 14th year

سكيف لـ«الوطن»: ليس هناك قاض أو محكمة في أوروبا تتجرأ على إنهاء ملف «الكيميائي»

| موفق محمد

اعتبر الخبير القانوني السوري وعضو مجلس الشعب نزار سكيف، أن الاتهامات التي توجه لسورية باستخدام السلاح هي «محاولة لإيذاء الدولة السورية واستمرار الحرب عليها».

وفي تصريح لـ«الوطن»، حول التقارير الإعلامية الغربية التي أكدت أن منظمة الحظر الكيميائي زورت التقرير النهائي حول الهجوم المزعوم في دوما، وما يمكن لسورية القيام به، أشار سكيف إلى أن المشكلة اليوم هي بعدم وجود قضاء حيادي ونزيه في الدول الغربية، وقال: «ليس هناك قاض أو محكمة في أوروبا تتجرأ على إنهاء هذا الملف»، مشدداً على أن العقل القانوني السوري، سيستطيع الوصول إلى آليات لرفع دعاوى ضد كل من شارك بالحرب على السوريين.

سورية وروسيا: واشنطن تعوق عودة المهجرين لتبرير وجودها اللاشرعي

| وكالات

أكدت سورية وروسيا مجدداً، أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية إعاقة إنهاء ملف المهجرين السوريين، وعودتهم إلى مناطقهم المحررة من الإرهاب، في محاولة منها لتبرير وجود قواتها اللاشرعي في سورية، والاستيلاء على الثروات النفطية فيها. وأشارت الهيئتان التنسيقيتان السورية والروسية حول عودة المهجرين السوريين في بيان مشترك لهما حسب «سانا»، إلى تزايد اهتمام المهجرين بالعودة، بالتوازي مع الجهود الكبيرة للحكومة السورية لاستعادة المرافق العامة والبنية التحتية في البلاد.

ولفت البيان إلى استمرار مشكلة مخيم «الركبان» بسبب الموقف غير البناء من الجانب الأميركي، حيث لا يستطيع المحتجزون مغادرة المخيم، فيما تواصل واشنطن ادعاءها الحاجة إلى قوافل إنسانية، بهدف إطعام الإرهابيين الموالين لها.

مشروع قانون أممي روسي حول نقل المساعدات الإنسانية إلى سورية

الجيش يدكّ معاقل إرهابيي إدلب وموسكو: المسلحون يخططون لتنفيذ هجمات

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن – وكالات

ارتفعت سخونة المشهد الميداني شمالاً، مع الغارات المكثفة التي شنها سلاح الجو على معاقل الإرهابيين في ريف إدلب وصولاً إلى ريف حلب الغربي، ووصول المزيد من التعزيزات استعداداً لشن عملية عسكرية واسعة في تلك المناطق.

مصدر ميداني أكد لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي، لم يتوقف منذ الساعات الأولى من صباح أمس، وحتى ساعة إعداد هذا التقرير، عن الإغارة على نقاط تمركز المجموعات الإرهابية، وانتشارها في ريف إدلب، وصولاً إلى ريف حلب الغربي، في حين دك الجيش بمدفعيته الثقيلة مواقع ونقاطاً للإرهابيين، في مختلف المحاور التي استهدفها الطيران الحربي أيضاً.

وأوضح المصدر، أن وحدات الجيش باتت على استعداد تام لشن عملية عسكرية واسعة النطاق لتحرير إدلب وأريافها من الإرهابيين، وهي بانتظار تلقي أوامر العسكرية التي تقرّر وحدها متى تبدأ معركة تحرير إدلب الكبرى، وإعادتها إلى حضن الوطن.

وبالترافق مع الأنباء عن قرب إطلاق عملية عسكرية كبرى في إدلب، سارع النظام التركي لنجدة أدواته، حيث أفادت مصادر إعلامية معارضة بأن رتلاً عسكرياً للاحتلال التركي، دخل الأراضي السورية صباح أمس من الحدود مع لواء إسكندرون السليب.

تأتي هذه التطورات الميدانية في وقت كشف فيه قائد مركز المصالحة الروسي في سورية، اللواء يوري بورينكوف، أن المجموعات المسلحة تخطط لشن هجوم على مواقع القوات السورية، وبأن بلاده كشفت عملية نقل مسلحين ومدرعات إلى منطقة إدلب.

وحسب وكالة «سبوتنيك»، قال بورينكوف: «وفق المعلومات المتوفرة، فإن قادة الجماعات المسلحة تخطط في المستقبل القريب لشن هجمات جديدة على مواقع القوات الحكومية السورية، وقد كشفت الاستخبارات الروسية نقل نحو ٣٠٠ عنصر من «الجيش الوطني» و٢٠ سيارة دفع رباعي على متنها أسلحة رشاشة من العيار الكبير وسبع مركبات مدرعة من منطقة عفرين في محافظة حلب، إلى منطقة خفض التصعيد في إدلب».

تصريحات قائد مركز المصالحة الروسي كان سبقها إعلان الرئاسة الروسية، أن الرئيس فلاديمير بوتين بحث في اتصال هاتفي مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، الاتفاق الخاص بمنطقتي إدلب وشمال شرقي سورية.

وقال الكرملين: «تبادل الرئيسان وجهات النظر بشأن سورية، بما في ذلك الاتفاقات الروسية التركية لاستقرار الوضع في إدلب، وفي شمال شرقي الجمهورية العربية السورية، وتم التأكيد على أهمية زيادة الجهود المشتركة لمحاربة الجماعات الإرهابية».

على صعيد سياسي مواز، أعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أن روسيا ستقدم مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي، حول نقل المساعدات الإنسانية إلى سورية في ١٩ من الشهر الجاري.

وقال نيبينزيا للصحفيين، أمس: «لم نكن مسرورين أبداً لما يسمى بالعمليات الإنسانية العابرة للحدود، لكننا أقدمنا على ذلك، آخذين بعين الاعتبار الأوضاع على الأرض في سورية»، وتابع: «الآن الوضع في سورية تغير جذرياً، وتسيطر الحكومة على الجزء الأكبر من أراضي البلاد».

وأشار إلى أن روسيا أعدت مشروع قرار ينص على تمديد عمل الآلية الحالية لنقل المساعدات الإنسانية لمدة نصف عام، وليس لمدة عام، كما يقضي به مشروع قرار آخر، تقدمه ألمانيا وبلجيكا والكويت، كما يقضي المشروع الروسي بالإبقاء على معبرين من أصل المعابر الأربعة لنقل المساعدات.

وأضاف نيبينزيا: «نأمل بأن نتمكن من تبني هذا القرار الواضح والبسيط يوم ١٩ كانون الأول الجاري، عندما ينتهي سريان القرار السابق».

واعتبر نيبينزيا مشروع القرار الذي تقدمه ألمانيا وبلجيكا والكويت غير مقبول، مشيراً إلى أنه لا يجوز نقل المساعدات الإنسانية إلى سورية من دون موافقة الحكومة السورية.

بوريسوف: جميع الموارد الطبيعية في الأراضي السورية ملك للسوريين وحكومتهم

الرئيس الأسد يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع نائب رئيس الوزراء الروسي

| وكالات

حضر تعزيز العلاقات السورية الروسية، والتعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي، على أجندة اللقاء الذي جرى خلال استقبال الرئيس بشار الأسد أمس، لنائب رئيس الوزراء الروسي يوري بوريسوف والوفد المرافق له.

اللقاء تناول أيضاً سير تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، حيث تم التطرق حسبما أوردت وكالة «سانا» الرسمية، إلى المعوقات وسبل تجاوزها، والإجراءات والتسهيلات الممكن اتخاذها بغية تسريع تنفيذها.

كما تطرق اللقاء إلى آفاق التعاون المستقبلي بين البلدين، وسبل تعزيزه في المجالات كافة، وخاصة ما يتعلق بالطاقة والبنى التحتية، وإقامة مشاريع استثمارية وصناعية جديدة، بما يحقق المصالح المشتركة لشعبي البلدين الصديقين.

وأعرب الرئيس الأسد وبوريسوف، عن ارتياحهما لتطور التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، والذي يسير بخطوات ثابتة، للوصول إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية، التي تربط سورية وروسيا، على الصعيدين العسكري والسياسي.

واستعرض الجانبان الاستعدادات لاجتماعات اللجنة السورية الروسية المشتركة، المقرر انعقادها أواخر العام الحالي.

وفي تصريح للصحفيين قبيل مغادرته مطار دمشق الدولي قال بوريسوف: لقد ناقشنا مع الرئيس بشار الأسد، عدداً من المواضيع المهمة، ولاسيما المشروعات الكبرى التي تصب في خدمة إعادة بناء الاقتصاد السوري ومشاريع البنى التحتية للمطارات والمعابر الحدودية والطرق.

وأضاف: إن المحادثات مع الرئيس الأسد تناولت أيضاً موضوع استثمار ميناء طرطوس من شركة روسية، ومن المخطط أن يتم الاستثمار بتوسيع الميناء بمبلغ اجمالي يقدر بنحو نصف مليار دولار، وهذا الأمر مستمر، ونأمل نجاح الجهود الرامية لتحقيق ذلك، مبيناً أنه تمت أيضاً مناقشة موضوع تحديث معمل الأسمدة في حمص، الذي تستثمره شركة روسية، لأنه قديم والوضع البيئي حوله صعب، وتم بحث الطرق الكفيلة لتحسين هذا الأمر، وجذب الاستثمارات وتأمين عودة العمال السوريين للعمل فيه.

وأكد بوريسوف، أن زيارته إلى سورية تأتي في وقت تشهد فيه إجراءات ملموسة لإعادة بناء الاقتصاد السوري، لافتاً إلى الصعوبات التي تعترض ذلك، نتيجة الإجراءات القسرية أحادية الجانب، والحصار الاقتصادي المفروض عليها.

ورداً على سؤال حول التطرق لموضوع النفط السوري قال بوريسوف من المعروف أن النفط المصدر الأساسي لميزانية دول عربية كثيرة، وإننا الآن نشهد تحسناً واضحاً في الوضع بمناطق الجزيرة السورية، ونحن ننطلق من موقف أن جميع الموارد الطبيعية في الأراضي السورية، يجب أن تكون ملكاً للشعب السوري، والحكومة الشرعية.

ورداً على سؤال حول أهمية الزيارة في تنمية العلاقات الاقتصادية السورية الروسية ولاسيما في ظل الإجراءات القسرية أحادية الجانب ضد سورية، أكد بوريسوف أن بلاده تواصل مساعيها لتحسين الأوضاع في سورية وتقديم المساعدة والدعم لها وقال: إننا «نجري مفاوضات ومحادثات مع جميع الدول العربية، بغية تحسين الوضع الاقتصادي في سورية»، مشيراً إلى أن العلاقات الثنائية بين روسيا وسورية تاريخية، وأن الحكومة الروسية، اتخذت قراراً بتقديم مساعدات لسورية هي ١٠٠ ألف طن قمح، سيتم العمل على توريدها خلال الشهر الجاري إليها.

تزامناً مع تمرير الميزانية «الدفاعية» المخصصة «لمواجهة روسيا»

مجلس الشيوخ الأميركي يصدّق على «قانون قيصر»

| وكالات

مرّر مجلس الشيوخ الأميركي أمس، مشروع قانون الحصار والعقوبات الجائرة بحق السوريين والمعروف بـ«قانون قيصر»، والذي يشرع اتخاذ إجراءات عقابية بحق كل من يدعم الحكومة السورية أيضاً ويقدم لها المساعدة في إعادة الإعمار.

وأقر مجلس الشيوخ، حزمة وثائق وتشريعات تدخل ضمن الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة، والتي تصل قيمتها إلى ٧٣٨ مليار دولار، وبينها «قانون قيصر» الذي صنفته واشنطن بأنه يأتي لـ«حماية المدنيين في سورية»!

القانون حصل على الأغلبية اللازمة من أصوات أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، حيث صوت له ٧٦ عضواً، في حين من المتوقع، أن يوقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب عليه ليصبح نافذاً.

وينص القانون على اتخاذ إجراءات بحق مصرف سورية المركزي، ويستهدف قطاع الطاقة والطيران، والمعلومات والأدوات الطبية والتكنولوجيا وصولاً للدواء.

كما ينص أيضاً على اتخاذ إجراءات إضافية ضد الجهات، التي تدعم العمليات العسكرية التي يخوضها الجيش العربي السوري لمواجهة الإرهابيين، وخاصة روسيا وإيران، ويستهدف الشركات الأجنبية التي تحاول المساعدة في إعادة الإعمار ومساعدة السوريين على النهوض مجدداً.

وتأتي هذه المصادقة بعيد ساعات من إعلان نائب رئيس مجلس الوزراء الروسي يوري بوريسوف من دمشق، عن نية بلاده مواصلة مساعيها لتحسين الأوضاع في سورية، وتقديم المساعدة والدعم، حيث تحدث عن استثمارات بمئات الملايين، وأكد على دعم المشروعات الكبرى التي تصب في خدمة إعادة بناء الاقتصاد السوري، ومشاريع البنى التحتية للمطارات والمعابر الحدودية والطرق.

وجاء تمرير القانون خلال تصديق مجلس الشيوخ على الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة، التي تتضمن تخصيص أموال «لمواجهة روسيا» في مختلف المجالات.

وتتضمن الميزانية أموالاً «لمواجهة روسيا»، بما في ذلك من خلال فرض عقوبات على مشروع «السيل الشمالي ٢» للغاز، كما تشمل تقديم ٣٠٠ مليون دولار لأوكرانيا كمساعدات.

باسيل: الوضع في لبنان لا يبشر بخير

احتجاجات مستمرة في شوارع بيروت والاستعصاء السياسي متواصل

| وكالات

إلقاء مفرقعات نارية على قوات الأمن وسط بيروت مساء أول من أمس (أ ف ب)

مع تواصل موجة الاحتجاجات اللبنانية، وحالة الاستعصاء السياسي المرافقة لها، أعلن وزير الخارجية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل أن الوضع لا يبشر بالخير، محذراً من تكرار ما حصل في الأزمة السورية في لبنان.

واعتبر باسيل في كلمة له في المؤتمر الدولي للاجئين، أن كارثة انهيار لبنان ستجعل أي بلد في العالم لا يجرؤ على استقبال أي نازح، مشيراً إلى أن لبنان يدفع سياسياً ثمن مقاربته لملف الهجرة من خلال تأييده توجهات داعمي مبدأ الاندماج وصولاً إلى التوطين، ومنوهاً أن ما حصل دليل على تدمير بلد وتهجير شعب بسبب إرغامه على وصفات سياسية معلبة لم يكن معداً لها.

وأكد باسيل في كلمته أن مأساة النزوح مسؤولية الجميع قائلاً: «إما أن تتحملوا معنا أعباءها أو تتحملوا معنا نتائجها»، محذراً من استخدام النازح وقوداً لحرب الآخرين في لبنان.

تصريحات باسيل تزامنت مع لقاء جمع رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ورئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري، جرى التأكيد فيه على وجوب تحلي كل اللبنانيين في هذه المرحلة بالوعي واليقظة، وعدم الانجرار نحو الفتنة التي يدأب البعض على العمل جاهداً نحو جر البلاد للوقوع في أتونها، والتي لا يمكن أن تواجه إلا بالحفاظ على السلم الأهلي والوحدة الوطنية، ونبذ التحريض، وإفساح المجال أمام القوى الأمنية والجيش اللبناني، للقيام بأدوارهم وتنفيذ مهامهم في حفظ الأمن والمحافظة على أمن الناس وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

كما جرى التأكيد على أن الحاجة الوطنية اللبنانية، باتت أكثر من ملحة للإسراع بتشكيل الحكومة، وضرورة مقاربة هذا الاستحقاق بأجواء هادئة بعيداً عن التشنج السياسي.

تأتي هذه التحركات والتصريحات، وسط تواصل الاحتجاجات في الشارع اللبناني، حيث أفادت «الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام»، بأن محتجين اقتحموا مبنى غرفة التجارة والصناعة في الصنائع، حيث كان يعقد اجتماع في حضور وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال محمد شقير.

في هذه الأثناء، طلب الرئيس اللبناني ميشيل عون من قائد القوات الدولية في الجنوب «يونيفيل» الجنرال ستيفانو دل كول، خلال استقباله له أمس، «التحقيق في أسباب خرق باخرة استكشاف للنفط يونانية تعمل لمصلحة الجيش الإسرائيلي للمياه الإقليمية اللبنانية والبقاء فيها مدة ٧ ساعات».

وكانت سفينة استكشافية تعمل لمصلحة كيان الاحتلال دخلت قبل عشرة أيام المياه الإقليمية اللبنانية.

الضللي: أعطاه استقلالية كاملة بعد أن كان يتبع للحكومة

الرئاسة تصدر «قانون مجلس الدولة» بعد تصحيح المواد المخالفة للدستور

| الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ٣٢ الخاص بمجلس الدولة بعدما تم إقراره مرة ثانية من مجلس الشعب نتيجة وجود بعض المواد التي خالفت الدستور.

وكان الرئيس الأسد أحال مواد إلى المحكمة الدستورية للبت فيها وأخرى إلى مجلس الشعب لإعادة صياغتها بعد أن تم إقراره من مجلس الشعب في المرة الأولى.

وأكد رئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي في تصريح لـ«الوطن» أن القانون أعطى استقلالية كاملة للمجلس بعدما كان يتبع إداريا لرئاسة مجلس الوزراء وأصبح مثل المحكمة الدستورية العليا.

وأضاف الضللي: كما تم إحداث دائرة التفتيش القضائي أسوة بوزارة العدل، للنظر في الشكاوى بحق قضاة المجلس، كاشفاً أنه تم إعداد مشروع مرسوم لتوسيع ملاك المجلس وأنه لأولى مرة في المسابقة الجديدة تم إدخال نساء قاضيات في تاريخ المجلس.

ونص القانون على أنه يعتبر مجلس الدولة هيئة قضائية واستشارية مستقلة تتولى القضاء الإداري، ومقره مدينة دمشق، موضحاً أنه يختص بالطعون المتعلقة بانتخابات مجالس الإدارة المحلية وفي القرارات النهائية الصادرة عن الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم بما فيها رسم الإنفاق الاستهلاكي والتكاليف العامة.

وأحدث القانون دائرة توحيد المبادئ وتؤلف من أعضاء المجلس الخاص إضافة إلى أربعة من أقدم المستشارين ويرأسها رئيس المجلس أو أقدم القضاة من وظيفة نائب رئيس في حال غيابه.

وأحدث القانون هيئة مفوضي الدولة وتتولى تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة، ولمفوض الدولة الاتصال بالجهات العامة ذات الشأن للحصول على ما يكون لازماً لتهيئة الدعوى من بيانات وأوراق، وللمفوض أن يأمر باستدعاء ذوي الشأن لتقديم مذكرة عن الوقائع التي يرى لزوم التحقيق فيها أو إدخال طرف ثالث في الدعوى أو تكليف ذوي الشأن تقديم مذكرات أو مستندات تكميلية في الأجل الذي يحدده لذلك.

دراسة لإحداث مركز أبحاث «تكنولوجي» في جامعة دمشق

قباقيبي: توقيع اتفاق تعاون مع جامعة موسكو الحكومية التقنية

| فادي بك الشريف

كشف رئيس جامعة دمشق محمد ماهر قباقيبي أن هناك اهتماماً رفيع المستوى من الجانب الروسي لتوقيع عدد من الاتفاقيات بين جامعة دمشق والجامعات الروسية بما يشمل تفعيل التبادل الثقافي للطلاب والأساتذة وإجراء الزيارات المتكررة من الجانبين للاطلاع على واقع التخصصات في الجامعات، مشيراً إلى وجود مئات المنح للطلاب السوريين إلى الجامعات الروسية سنوياً.

قباقيبي الذي أنهى زيارته إلى روسيا، أكد في تصريح لـ«الوطن» أنه تم توقيع اتفاقية تعاون علمي وأكاديمي بين جامعة دمشق ونظيرتها موسكو الحكومية التكنولوجية التقنية «ستانكين»،.

وبيّن قباقيبي أنه تم الاتفاق على إحداث مركز أبحاث سوري روسي مشترك خاص بالقطاع التقني هو الأول من نوعه على مستوى الجامعات السورية، مضيفاً: ناهيك عن تفعيل تبادل الأساتذة، وأضاف: كما من المقرر زيارة وفد من الباحثين إلى جامعة دمشق نهاية الشهر القادم، منوها بأهمية المركز بوجود حاضنة تكنولوجية بما ينعكس على صعيد البحث العلمي وتحسين التصنيف الجامعي.

تعديل يجعل الحجز تنفيذياً على أموال الممتنع عن تسديد بدل فوات الخدمة الإلزامية

| الوطن

وافق مجلس الشعب على تعديل الفقرة «هاء» من المادة ٩٧ من قانون خدمة العلم الخاصة بدفع البدل لمن أتم سن ٤٢ عاماً ولم يؤدِ الخدمة الإلزامية ليكون جوهر التعديل استبدال كلمة الحجز الاحتياطي بالتنفيذي باعتبار أن المادة قضت بإلزام من يتجاوز عمره السن المحددة للتكليف بدفع مبلغ ٨ آلاف دولار أو ما يعادلها.

وأكد رئيس لجنة الأمن الوطني في مجلس الشعب اللواء فيصل خوري أنه لابد من هذا التشريع لصيانة الأموال العامة للدولة.

ونص التعديل على إلقاء الحجز التنفيذي للأموال المنقولة وغير المنقولة للمكلف بالدفع الممتنع عن تسديد بدل فوات الخدمة بقرار يصدر عن وزير المالية.

وأكد زميله محمد خير العكام أن الغاية من التعديل وجود مشكلة بعملية التحصيل سببها المادة ٦ من قانون جباية الأموال العامة الذي كان يلزم وزارة المالية قبل الحجز بإنذار المكلف المطالب بالمبلغ.

وخلال مداخلة له أضاف العكام: وبالتالي فإن مضمون التعديل بأن يتم الحجز واعتبار الشخص منذراً حكماً.

جدل في مجلس الشعب حول حل التعاون السكني

زيادة الرسوم الامتحانية ألف ليرة لطلاب الأساسي و١٥٠٠ للثانوي و٥ آلاف للأحرار

| محمد منار حميجو

رغم أن مشروع القانون الخاص بحل الاتحاد العام للتعاون السكني أثار جدلاً ونقاشاً واسعاً تحت قبة مجلس الشعب إلا أن المجلس وافق أخيراً على إحالته إلى لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية بعدما وافق على جواز النظر به دستورياً بناء على تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية.

وتحفظ النائب مجيب الرحمن الدندن على مشروع القانون باعتباره يخالف المادة العاشرة من الدستور الخاصة بالتنظيمات المهنية والنقابية، إلا أن رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية أحمد الكزبري رد على هذا التحفظ بقوله: الاتحاد السكني هو مرفق عام أحدث بقانون وبالتالي يحق للسلطة التي أحدثته أن تلغيه ولا يوجد أي مخالفة دستورية.

كما وافق المجلس على مشروع قانون زيادة الرسوم الامتحانية لطلاب التعليم الأساسي والثانوية بكل فروعها رغم أن القانون استغرق نقاشاً مطولاً تحت القبة حتى إنه تمت إعادة المداولة في مادتين.

ونص القانون أنه يستوفى من الطلاب النظاميين ألف ليرة للتعليم الأساسي و١٥٠٠ ليرة للشهادة الثانوية بكل فورعها، مشيراً إلى أنه يستوفى من المسجلين في الدورة الثانية ألف ليرة.

وزاد القانون الرسوم بالنسبة للطلاب الأحرار لتصل إلى ٣ آلاف ليرة للتعليم الأساسي و٥ آلاف ليرة لشهادة الثانوية العامة وفي الدورة الثانية يدفع الطالب الحر ألفي ليرة للشهادة الثانوية العامة و٣ آلاف للترشح للامتحان، كما فرض على المدارس الخاصة ٥٠٠ ليرة لكل طالب وتلميذ.